مجلـــة كليـــة العلوم الاسلاميـــــــة
العدد(٥٨) ٢٧ شوال ١٤٤٠هـ / ٣٠ حزيران ٢٠١٩م

صور تقديم المستثنى بين المنع والجواز

دراسة نحوية

Cases of foregrounding the excepted (Al-Mustathna)

between prevent ion and permit: a syntactic study

إعداد
أ.م.د.نصيف جاسم محمد الراوي
جامعة الانبار – كلية التربية /القائم
قسم اللغة العربية
by
Assist. Prof. Dr. Nusaif Jassim Muhammad Al-Rawi
University of Anbar/ College of Education-Al-Qaim
.Arabic Language Dept

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على نبينا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد :

تناول البحث مسألة من مسائل النحو التي اختلفت آراء النحويين حولها ، وهي تقديم المستثنى على المستثنى منه ، اذ تعددت الصور والاحوال في هذه المسألة ، فجاء البحث بعنوان (صور تقديم المستثنى بين المنع والجواز)) وقد قسمت البحث على ثلاث صور وأحوال لتقديم المستثنى ولكل صورة حكمها النحوي ، ولكل حال من احوال التقديم موقف ورأي للنحويين بين مجيز ومانع

الصورة الأولى : أن يتقدّم المستثنى وأداة الاستثناء على المستثنى منه ، وهذه الصورة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، اذ أجازها الكوفيون مستدلين بالسماع والقياس ، بينما منعها البصريون مستدلين بأدلة مختلفة وناقضين ما استدل به الكوفيون من ادلة ، وقد بين البحث تفاصيل هذه المسالة والآراء الكثيرة حولها .

الصورة الثانية : أن يتقدم المستثنى على العامل فيه ويتوسط بين جزأي كلام،وهذه الحالة اختلف فيها النحويون على ثلاثة مذاهب : فمنهم من أجازها مطلقا ومنهم من منعها مطلقا ومنهم من اجازها بشرط كون العامل متصرفا غير جامد .وعرض البحث هذه المذاهب واراء كل فريق وادلته التي اعتمد عليها

أما الصورة الثالثة :فهي تقديم المستثنى على المستثنى منه وحده ، وهي من الصور التي اجمع على جوازها النحويون ، مع اختلافهم بالتعليل لوجوب نصب المستثنى ، اذ اختلفوا في علة وجوب النصب

وقد اعتمد البحث في هذه الدراسة على عدد من المصادر والمراجع النحوية قديمها وحديثها وكان لكتب الخلاف النحوي النصيب الاكبر منها .

العدد ٥٨

٢٧شوال ١٤٤٠هـ

٣٠ حزيران ٢٠١٩م

و ختمت هذا البحث بعدد من النتائج التي توصلت اليها ، مع قائمة المصادر والمراجع المعتمدة في هذه الدراسة وأسأله تعالى أن أكون قد وفقت في بحثي هذا . والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا مُحَمَّد وعلى آله وأصحابه أجمعين .

الباحث

الصورة الأولى: أن تتقدّم (إلا) والمستثنى على المستثنى منه أول الكلام

اختلف النحويون في جواز هذه الصورة ، فمنهم من جوزها ومنهم من منعها ، اذ ذهب الكوفيون[١] إلى أنه يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام، نحو قولك: "إلا طَعَامَكَ ما أكل زيد" ونصَّ على جواز ذلك الكسائي مستدلا بالسماع والقياس ، وإليه ذهب أبو إسحاق الزَّجَّاج[٢] في بعض المواضع. بينما ذهب البصريون[٣] إلى أنه لا يجوز ذلك.

وقد استدل الكوفيون على جواز تقديمه أن العرب قد استعملته مقدّمًا، ومن ذلك قول ابي زبيد الطائي[٤] :

خلَا أن العِتَاق مِنَ المَطَايَا ... حَسَيَن بِهِ فَهُنَّ إليه شُوسُ

فقدم (خلا) وهي فرع (الا) فالأصل اولى بذلك عندهم [٥] فكما جاز تقديم (خلا) جاز الامر مع (الا)

ومن ذلك ايضا قول العجاج[٦] :

وبَلْدَةٍ ليس بها طُورِيُّ.....ولا خَلَا الجنَّ بها إنْسِيُّ

اذ قدم (خلا) والمستثنى ، وذهب الابذي الى جواز ذلك في المنفي فقط ، لانه لم يتقدم على الكلام بجملته لسبق (لا) النافية كما ورد في الشاهد بقوله (ولا خلا الجن) ، وذهب الكسائي الى جواز تقديمه على حرف النفي ايضا[٧] ويرى أن المستثنى فضلة كسائر الفضلات فكما جاز تقديم الفضلة جاز تقديم المستثنى ، وجوز الفراء ذلك الا مع المرفوع ، بينما منعه هشام الا مع الدائم[٨]

وذهب البصريون الى عدم جواز التقديم لان ذلك يؤدِّي إلى أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، وذلك لا يجوز؛ لأنها حرف نفي يليها الاسم والفعل كحرف الاستفهام، وكما أنه لا يجوز أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله؛ فكذلك لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها[٩].

ومن البصريين من ذهب الى ان الاستثناء يضارع البدل، ألا ترى أنك تقول "ما جاءني أحد إلا زيد، وإلا زيدًا" والمعنى واحد، فلما جارى الاستثناء البدل امتنع تقديمهُ كما يمتنع تقديمُ البدل على المبدل منه .

وقد رد الكوفيون هذا التعليل بأنه لو كان الأمر كما ذكر البصريون ، لكان ينبغي أن لا يجوز تقديمه على المستثنى منه كما لا يجوز تقديم البدل على المبدل منه .

وقد جاء ذلك التقديم كثيرًا في كلامهم، ومنه قول الكميت[١٠]:

فما لي إلا آل أحمد شيعةٌ ومالي إلا مَشْعَبَ الحق مشعبُ

وقول حسان بن ثابت[١١]:

الناس أَلْبٌ علينا فيكَ ليس لنا ... إلا السُّيُوفَ وأَطْرَافَ القَنَا وَزَرُ

فقدَّم المستثنى (آل و السيوف) على المستثنى منه، وهذا كثير في كلامهم.

وذهب البصريون الى أن هذا الرأي فاسد؛ لأن المستثنى لما تَجَاذبه شَبَهان: أحدهما كونه مفعولًا، والآخر كونه بدلًا؛ جعلت له منزلة متوسطة، فجاز تقديمه على المستثنى منه، ولم يجز تقديمه على الفعل الذي ينصبه، عملًا بكلا الشبهين، على أن من العرب من يجوز البدل مع التقديم، فيقول: ما جاءني إلا زيدٌ أحدٌ؛ فيرفع على البدل مع تقديمه على المبدل منه ،لأن هذا التقديم التقدير به التأخيرُ، وإن كانت اللغة الفصيحة العالية النصب ، وهو دليل يستدل به على صحة رأيهم بأن الاستثناء يضارع البدل[١٢]

وهذا ما ذهب اليه ابن جني في الخصائص اذ يقول : ولا يجوز تقديم المستثنى على الفعل الناصب له. لو قلت: إلا زيدًا قام القوم، لم يجز لمضارعة الاستثناء البدل، ألا تراك تقول: ما قام أحد إلا زيدًا، وإلا زيد، والمعنى واحد. فما جارى الاستثناء البدل امتنع تقديمه.

فإن قلت: فكيف جاز تقديمه على المستثنى منه، والبدل لا يصح تقديمه على المبدل منه.

قيل: لما تجاذب المستثنى شبهان: أحدهما كونه مفعولًا، والآخر كونه بدلًا، خلِّيت له منزلة وسيطة فقدم على المستثنى منه وأخّر البتة عن الفعل الناصبة[١٣]

وقد رد الشاطبي ذلك بقوله : ((قول من قال: لما تجاذبه شبهان شبهه بالمفعول، وشبهه بالبدل، والأول طالبٌ بجواز التقدم مطلقًا، والثاني مانع منه مطلقًا، أعطي منزلة بين المنزلتين إعمالًا للشبهين فلو أجيز التقديم بإطلاق لأهمل أحدهما، وهو خلاف الأولى. فهذا فرقٌ

ضعيف لا يقوى أن يبنى عليه قياس، وإنما يكون توجيهًا للسماع بعد ثبوته. هذا إن سلمنا صحة شبهه بالمفعول. وإلا فلقائل أن يقول بمنعه وأيضًا إذا ثبت أن إلا هي العاملة فلا محذور في تقديم المستثنى؛ إذ كانت (إلا) تتقدم أيضًا، وإنما كان يلزم المحذور على القول بأن الفعل هو العامل بوساطة إلا، فالحاصل أن للقول بجواز التقديم مطلقًا وجهًا لا يبعد من أجله ميل الناظم إليه))[١٤]

وقد رد البصريون الشواهد التي احتج بها الكوفيون ، فما استشهدوا به من قول ابي زبيد :

خلا أن العتاق من المطايا

لم يسلموا أن الاستثناء وقع في أول الكلام،بل قبله :

إلى أن عَرَّسُوا وأَغَبَّ منهم ... قريبًا ما يُحَسُّ له حَسِيسُ

خلا أن العتاق من المطايا ... حَسِينَ به فهنَّ إليه شُوسُ

فيكون التقدير : ما يحس له حسيس الا اصوات الخيل[١٥]

فليس شاهدا يعتد به على جواز تقديم (الا) أول الكلام

ويقول ابن مالك : وقد يكون المستثنى منه جائز التقديم فيقدّر وقوعه مقدّما ويقدّم لذلك المستثنى عليه وعلى ما عمل فيه وأسند إليه، فمن ذلك قول الشاعر[١٦]:

خلا اللهِ لا أرجو سواك وإنما ... أعدُّ عيالي شُعْبةً من عيالكا

قدّر أنه قال: سواك خلا اللهِ لا أرجو، فاستجاز مع المقدّر ما استجاز مع المحقّق. ومثله قول الآخر[١٧]:

وبَلْدةٍ ليس بها طُوريّ ... ولا خلا الجنّ بها إنْسِيُّ

فقدّر أنه قال: ولا بها إنسيٌّ خلا الجن. وهو استثناء منقطع. وفي تقديم "خلا" إشعار بتقديم إلّا لأنها الأصلُ، ولا يقع الفرعُ في موضع لا يقع فيه الأصل[١٨]

وقال أبو سعيد السيرافي : ((حكي عن الزجاج أنه كان يجيز في بعض الأحوال تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام، ويحتج بقول الشاعر:

خلا أَنَّ العِتاقَ منَ المطايا ... حسين بهِ فهنَّ إليهِ شُوسُ

وهذا غلط؛ لأن الشعر لأبي زبيد الطائي، وقبل هذا البيت في قصيدته:

إلى أن عَرَّسُوا وأَغَبَّ منهم ... قريبًا ما يُحَسُّ له حَسِيسُ

خلا أنّ العتاق من المطايا ... حسين به فهنّ إليه شوس

فقد صار (خلا) بعد المستثنى منه، وهو: " ما يحسّ له حسيس[١٩] .

وهو ماذهب اليه ابو حيان في كتابه التذييل في رده على الزجاج بقوله ((وهذا من الزجاج غلط بين؛ لأن الاستثناء لم يتقدم أول الكلام المستثنى منه؛ ألا ترى أن قبل هذا البيت قوله:

إلى أن عَرَّسُوا وأَغَبَّ منهم ... قريبًا ما يُحَسُّ له حَسِيسُ

ألا ترى أن المعنى: ما يحس له حسيس خلا أن العتاق من المطايا أحسن به))[٢٠]

وذهب الرماني الى أنه لا يجوز الابتداء بحرف الاستثناء؛ لأنه تقييد ما خرج مخرج العموم، ولا يجوز تقييد شيء لم يوجد بعد؛ فلهذا لا يجوز الابتداء بحرف الاستثناء أصلا؛ لأنه بمنزلة ما تقدم المستثنى منه، فصلح هذا في مثل: ما لي إلا أباك صديق؛ لأن قولك: ما لي، قد يقوم مقام المستثنى منه، فتقول: ما لي إلا أبوك، كأنك قلت: ما لي أحد إلا أبوك؛ فلهذا صلح التقديم في هذا الموضع، ولم يجز الابتداء بحرف الاستثناء[٢١]

ويقول ابو حيان في رده على ابن هشام و ابن عصفور ((ووهم ابن هشام وابن عصفور في زعمهما أن تقديم المستثنى وجعله أول الكلام لا يجوز باتفاق، لا يقال: إلا زيدًا قام القوم، وقد نص المصنف وغيره على إجازة الكسائي ذلك، ونقله غير المصنف عن الزجاج[٢٢]، ونقله ابن عصفور أيضًا في بعض تصانيفه عن الكسائي، فقال: "تقديمه أول الكلام لا يجوز عند أحد إلا الكسائي، فإنه أجازه، أجاز: إلا زيدًا ما أكل أحدٌ طعامك. والصحيح المنع قياسًا على التمييز في كونها انتصبا عن تمام الكلام"[٢٣]

ولم أعثر على هذا الرأي لابن عصفور وابن هشام فيما لدي من مصادر

و وجّه البصريون قول العجاج[٢٤] :

وبلدة ليس بها طُورِيٌّ ... ولا خلا الجن بها إِنْسيُّ

إذ ذهبوا أن تقديره : وبلده ليس بها طوريٌّ ولا إنسيٌّ خلا الجن، فحذف إنسيًّا، فأضمر المستثنى منه، وما أظهره تفسير لما أضمره، وقيل: تقديره ولا بها إنسيّ خلا الجنّ؛ فـ "بها" مقدرة بعد "لا" وتقديم الاستثناء فيه للضرورة.[٢٥] ، فليس في هذا الشاهد حجة للكوفيين .

فالْجُمْهُور على منع تَقْدِيم المستثنى أَول الْكَلَام مُوجبا كَانَ أَو منفيا فَلَا يُقَال إِلَّا زيدا قَامَ الْقَوْم وَلَا إِلَّا زيدا مَا أكل أحد طَعَاما وَلَا مَا إِلَّا زيدا قَامَ الْقَوْم لِأَنَّهُ لم يسمع من كَلَامهم وَلِأَن إِلَّا مشبهة بـ (لَا) العاطفة و واو (مَعَ) وهما لَا يتقدمان[٢٦]

يقول الرضي : ولا يجوز، عند البصريين، تقدمه عليهما معا في الاختيار، نحو قولك: إلا زيدا قام القوم، وقوله: وبلدة ليس بها طوري، * ولا، خلا الجن، بها انسي ، شاذ عندهم للضرورة، وقيل: تقديره: ليس بها طوري، ولا بها انسي، خلا الجن، فأضمر الحكم، والمستثنى منه، و: بها انسي، الظاهر تفسير له[٢٧]

فإذا قام المستثنى مع آلة الاستثناء مقام المستثنى منه، وذلك في الاستثناء المفرغ، التزم عندهم، تأخير المستثنى عن عامله، فلا يجوز: إلا زيدا لم أضرب، و: زيد إلا راكبا لم يأتني .

وجوز الكوفيون في السعة، تقدم المستثنى على المستثنى منه، والحكم، معا، نحو: إلا زيدا ضربني القوم، وكذا جوزوا تقديم المستثنى في المفرغ على الحكم نحو: إلا زيدا لم أضرب،

وقد رجح الرضي رأي البصريين بقوله : الأولى مذهب البصريين، لعدم سماع مثل هذا، ويمنعه القياس أيضا، وذلك لأن المستثنى، أخرج من المستثنى منه في الحقيقة أولا ثم نسب الحكم إلى المجموع، وهو في الظاهر مخرج من الحكم أيضا، لأن الظاهر أنك أخرجت(زيدا)من المجيئ في قولك : جاءني القوم إلا زيدا، وإن لم يكن في الحقيقة مخرجا منه، ومرتبة المخرج أن يكون بعد المخرج منه، فكان حقه أن يجيئ بعد الحكم والمستثنى منه معا، لكنه جوز، لكثرة استعماله، تقدمه على أحدهما، نحو: جاءني إلا زيدا لقوم، والقوم إلا زيدا اخوتك، ولم يجز تقدمه عليهما معا[٢٨]

وذهب ابن مالك الى امتناع قولهم : إلا زيدا قام القومُ ،وعلل ذلك بأن المستثنى جارٍ من المستثنى منه مجرى الصفة المخصصة من الموصوف بها، ومجرى المعطوف بلا من المعطوف عليه، فكما لا يتقدمان على متبوعهما ، كذا لا يتقدم المستثنى على المستثنى منه ، إلا إذا تقدّم ما يُشعر به مما هو المسند إليه، أو واقع عليه كقولك : ضربت إلا زيدا القومَ ، وهو ضعيف لأن طلب الفعل لما هو فضلة ليس كطلبه لما هو عمدة، فتقدم ما يطلب المستثنى منه وهو عمدة بمنزلة تقدمه بنفسه، وليس كذلك ما يطلب المستثنى منه وهو فضلة[٢٩]

العدد ٥٨

٢٧شوال ١٤٤٠هـ

٣٠ حزيران ٢٠١٩م

وقال الأخفش: لو قلت أيْنَ إلا زيدا قومك، وكيف إلا زيدا قومك لجاز، لأن هذا بمنزلة : أههنا إلا زيدا قومك[٣٠].

وقد علل النحويون امتناع تقدم (الا) مع المستثنى بعلل عدة :

أحدُها: أنَّ حرفَ الاستثناءِ أُتِي به وَصلةً للفعلِ، وتَقْوِيَةً له، فلا يجوز تقديمه على ما يُوصله كواوِ ((مع)) فإنَّك لو قلتَ: وَزَيْداً قُمْتُ ، لَمْ يَجُزْ.

وكون (الا) وصلة للفعل وتقوية له ، لم يتفق عليه النحويون ،اذ تعدد الآراء والمذاهب[٣١] فيها،

يقول ابن السراج (المستثنى يشبه المفعول إذا أتي به بعد استغناء الفعل بالفاعل، وبعد تمام الكلام. تقول: جاءني القوم إلا زيدًا، فجاءني القوم: كلام تام وهو فعل وفاعل فلو جاز أن تذكر "زيدًا" بعد هذا الكلام بغير حرف الاستثناء ما كان إلا نصبًا. لكن لا معنى لذلك إلا بتوسط شيء آخر فلما توسطت "إلا" حدث معنى الاستثناء ووصل الفعل إلى ما بعد إلا، فالمستثنى بعض المستثنى منهم ألا ترى أن زيدًا من القوم فهو بعضهم))[٣٢] فابن السراج يرى أن (الا) هي وصلة للفعل .

و يقول ابن مالك ((فللمستثنى بـ " الا " النصب مطلقا بها لا بما قبلها، معدى بها، ولا به مستقلا، ولا بـ " استثني " مضمرا، ولا بـ " أن " مخففة، مركبة، منها ومن " لا " و "الا" خلافا لزاعمي ذلك، وفاقاً لسيبويه، والمبرد والجرجاني))[٣٣]

فابن مالك يرى أن النّاصب هو: (إلاّ) لا ما قبلها بتقويتها، ولا به مستقلاً، ولا باستثني مضمرًا ، ويستدل ابن الصائغ على كونها عاملة أنّها حرف مختصّ بالأسماء غير متنزّل منها منزلة الجزء، وما كان كذلك فهو عامل؛ فيجب أنْ تكون عاملة ما لم تتوسّط بين عامل مفرّغ ومعمول، فتُلغى وُجوبًا إنْ كان التّفريغ محقّقًا[٣٤]

وهو مذهب سيبويه والجرجاني[٣٥] ونسبه ابن مالك للمبرد[٣٦] بينما نجد رأيا مختلفا للمبرد اذ يرى أن الناصب ليس (الا) وانما الناصب هو فعل محذوف و (الا) دليل عليه[٣٧]

وقد تكلم عبد الخالق عضيمة عن رأي المبرد بقوله ((والذي يظهر لي أن رأي المبرد في ناصب المستثنى مخالف لرأي سيبويه ، فكلام سيبويه على ما فيه من اجمال يفيد أن ناصب المستثنى هو ما قبل (الا) ، وكلام المبرد في كتابيه المقتضب والكامل يفيد أن الناصب هو

الفعل المحذوف ، و (الا) دليل وبدل منه ، وليس ل (الا) عمل في المستثنى ، فمن نسب الى المبرد بأن ناصب المستثنى عنده هو (الا) يكون مخالفا لقول المبرد في كتابيه))[٣٨]

وجاء في الجنى الداني أن ابن عصفور يذهب الى أن الناصب ما قبل إلا من فعل أو غيره، بتعدية إلا ، وقال ان هذا مذهب سيبويه، والفارسي، وجماعة. وقال الشلوبين: هو مذهب المحققين[٣٩].

ويبدو أن نسبة هذا الرأي لابن عصفور غير صحيحة اذ نجد رأيا مختلفا في شرحه لجمل الزجاجي فهو يخطئ هذا الرأي ويرى أنه انتصب عن تمام الكلام[٤٠]

وحكى السيرافي عن المبرد والزجاج أن الناصب أستثني مضمراً بعد إلا[٤١] وقد رد هذا الرأي بقوله ((وهذا غير صحيح لأنا نقول: أتاني القوم غير زيد فننصب غير، ولا يجوز أن نقول: استثنى غير زيد، وليس قبل " غير " حرف تقيمه مقام الناصب له وإنما قبله فعل وفاعل ولا بد له إذا كان منصوبا من ناصب. فالفعل هو الناصب، وناصب " غير " هو الناصب لما بعد " إلا))[٤٢]

ويرى السيرافي أن القياس أن تنصب المستثنى بالفعل الذي قبل (الا)[٤٣]

واختلف في النقل عن الكسائي الى اكثر من رأي :ومن ذلك أن الناصب (أن) مقدرة بعد إلا[٤٤]. والتقدير: إلا أن زيداً لم يقم ،والرأي الاخر أن الناصب له مخالفته للأول[٤٥]

حكى السيرافي أيضاً عن الفراء أن الناصب إن المكسورة المخففة، مركباً منها ومن لا: إلا[٤٦]

وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ (إلاَّ) مركَّبة من (إنَّ) و (لَا) فَإِذا نصبت كَانَ ب (إنَّ) وأذا رفعت كَانَ ب (لَا)[٤٧]

والوجهُ الثاني: أنَّ المُستثنى يكونُ بَدَلاً من المُستثنى منه، والبَدَلُ لا يتقدم على المبدل منه، كذلك هاهُنا.

يقول العكبري قولهم: ((الاستثناءُ يشبه البَدَلَ)) لا يصحُّ لوجهين:

أحدُهما: أنَّ تقديمَ المُستثنى على المُستثنى منه واقعٌ بعدَ العاملِ، أَلا ترى أنَّ قولَك: ما قامَ إلا زيداً أحدٌ ((إلا زيداً)) هو بعدَ العاملِ وهو قامَ، وليس كذلك هاهُنا، فإنه واقعٌ قبلَ العامِلِ، والفرقُ بينهما ظاهرٌ، أَلا تَرى أنَّ قولك: كانت زيداً الحُمَّى إذا لَم تقدّر في ((كان)) ضميرُ

الشَّأنِ لا يَجُوز، لِوُقُوعِ الفَصل بَيْنَ العامِلِ والمعمولِ بالأَجنَبِيّ، فإذا لَم يجزْ الفصلُ فالتَّقديمُ أَولى ألاَّ يجوزَ.

والثاني: أنَّ ((إلا)) مع ما بعدَها لا تُجرى مُجرى المفعولِ؛ لأنه حَدثَ فيه معنى بـ ((إلا))، بخلافِ قولِكَ: قامَ القومُ إلاّ زيداً؛ فإنَّ: ((إلاَّ)) وزيداً يشتملُ على معنيين، يفترقان إلى ما يكونُ معناه سابقاً عليهما، وصارَ هذا كما في حَرفِ العَطفِ فإنَّه لما تَقَدَّمَ عليه ما يَتَعَلَّقُ به معناه لَم يجز تقديمُهُ، كقولِكَ: قامَ زيدٌ وعمرٌو ولو قلتَ: وعمروٌ قامَ زيدٌ لم يَجُز، يدلُّ عليه أن من مَذهبهم أنَّ ((إلاَّ)) مركبة من ((أن))، و ((لا)) وتقديمُ هذا المَعنى على الاستثناء خطأٌ[٤٨]

والثالثُ: أنه يلزمُ من التَّقديمِ عَمَلُ ما بعد إلاّ فيما قَبْلَها، وذلك غيرُ جائزٍ، كما أن عملَ ما في حَيّ ((ما)) النَّافية فيما قَبلها لا يَجُوزُ، يدلُّ على أن الاستثناءَ إخراجُ بعضِ الجُملةِ، كما أنَّ النَّفْيَ كذلك، وكما لا يجوزُ في النَّفي كذلك لا يَجوزُ فيما هو في مَعناه[٤٩] .

الصورة الثانية : أن يتقدم المستثنى على العامل فيه ويتوسط بين جزأي كلام

وهذه الصورة الثانية من صور التقديم في هذا الباب ، وهي تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل فيه إذا لم يتقدم، وتوسط بين جزأي كلام، وفيها ثلاثة مذاهب:

الأول: أنه لا يجوز ذلك على الإطلاق، سواء أكان العامل متصرفًا أم غير متصرف، فلا يجوز: القوم إلا زيدًا قاموا، ولا: القوم إلا زيدًا قائمون، ولا: القوم إلا زيدًا في الدار؛ لأن العامل الفعل واسم الفاعل والظرف بما فيه من معنى الفعل؛ وإنما لم يجز ذلك لأن المستثنى يشبه المفعول معه في نصب العامل له بوساطة الحرف الذي هو إلا؛ كما نصب المفعول معه بوساطة الحرف الذي هو الواو، فكما لا يجوز التقديم مع الواو فكذلك لا يجوز مع إلا، وهذا مذهب من يرى العامل في المستثنى الفعل ومعنى الفعل.

المذهب الثاني: جواز ذلك على الإطلاق. وقد علل اصحاب هذا المذهب أن الناصب للمستثنى إنما هو تمام الكلام، وإذا كان ذلك لم يتقدم على العامل؛ إذ قد تقدم جزء الكلام الذي انتصب التمييز عن تمامه، بل كان يتقدم على العامل لو كان أتى به أول الكلام ، والدليل على جواز توسيطه – وإن أدى ذلك إلى تقديمه على المستثنى وعلى العامل فيه – قول ذي الرمة[٥٠]:

معرّسا في بياض الصّبح وقعته ... وسائر الشّيء إلّا ذاك منجذب

فـ "إلا ذاك" مستثنى من الضمير المستتر في منجذب، ومنجذب عامل فيه"

وقول لبيد[٥١]:

ألا كل شيءٍ ما خلا الله باطل ... وكل نعيمٍ – لا محالة – زائل

فـ"ما خلا الله" استثناء من الضمير المستتر في باطل، وباطل عامل فيه ذلك الضمير. ومثل ذلك قول ابن أبي الصلت[٥٢]:

كلّ دين يوم القيامة عند اللّ ... هـ إلا دين الحنيفة بور

وقول الآخر[٥٣]: تعلم بأنّ الوفد إلّا عويمرا ... هم الكاذبون المخلفو كلّ موعد[٥٤]

المذهب الثالث: التفصيل بين أن يكون العامل متصرفًا، فيجوز، نحو: القوم إلا زيدًا جاؤوا. أو غير متصرف، فلا يجوز، نحو: القوم إلا زيدًا في الدار، وهو مذهب الأخفش[٥٥]))[٥٦]

وقد رجح ابو حيان المذهب الثالث اذ يقول : (والذي نختاره مذهب الأخفش؛ لأن السماع إنما هو محفوظ فيما كان العامل في المستثنى منه متصرفًا، أما إذا كان غير متصرف، نحو: القوم إلا زيدًا في الدار– فينبغي ألا يُقدم على جوازه إلا بثبت من العرب)[٥٧]

قال ناظر الجيش[٥٨]: المستثنى جار من المستثنى منه مجرى الصفة المختصّة، من الموصوف بها ومجرى المعطوف بـ (لا) من المعطوف عليه، فكما لا تتقدّمان على متبوعهما، كذا ينبغي أن لا يتقدم المستثنى على المستثنى منه، لكن تقدّم الصفة والمعطوف غير ممكن من جهة أنّ التابع لا يتقدم على المتبوع، بخلاف المستثنى، فلهذا إذا تقدّم أول الكلام ما يشعر بالمستثنى منه ما هو مسند إليه أو واقع عليه جاز تقدمه، نحو: قام إلّا زيدا القوم، وضربت إلّا زيدا القوم، قاله المصنف، فلو لم يتقدم ما يشعر بالمستثنى منه من مسند أو واقع لم يجز التقديم، وإليه الإشارة بقوله: ولا يتقدم دون شذوذ المستثنى على المستثنى منه والمنسوب إليه معا، بل على أحدهما؛ فعلم بذلك أنّه لا يجوز: إلّا زيدا قام القوم، وإلّا زيدا ضربت القوم . وإنما قال: والمنسوب إليه؛ ليشمل المسند والواقع، وممّا مثّل به المصنف في الجائز التقديم:

القوم إلّا زيدا ذاهبون، وأدرجه في التّمثيل مع: (ما قام إلّا زيدا القوم) ولا ينتظم لي تمثيله بـ: القوم إلّا زيدا ذاهبون، مع قوله في المتن: إنّه لا يتقدم المستثنى على المستثنى منه، والمنسوب إليه معا؛ لأنه قدّم عليهما في المثال المذكور، فإنّ المستثنى منه الضمير، وذاهب مسند إليه

إلّا أن يقول: قد تقدم ما يشعر بالمستثنى منه وهو القوم؛ لإشعاره بالضّمير من حيث إنّ مدلولهما واحد، وإذا جاز التقديم في مثل:

قام إلّا زيدا القوم لتقدّم (قام) المشعر بالمسند إليه من حيث هو مسند، جاز: القوم إلّا زيدا ذاهبون، من طريق أولى، لكن ينكر عليه كونه قيّد المشعر المتقدم بكونه مسندا إلى المستثنى منه أو واقعا عليه، ولو أطلق فقال: إذا تقدم ما يشعر به كان المثال المذكور مندرجا تحت الإطلاق[٥٩]

ويجوز أن يتوسط المستثنى بين المستثنى منه، والمنسوب إليه الحكم سواء أكان مسندًا عليه الحكم أم واقعًا على المستثنى منه نحو: قام إلا زيدًا القوم، والقوم إلا زيدًا ذاهبون، وفي الدار إلا عمرا أصحابك، وهاهنا إلا زيدًا قومك، وأين إلا زيدًا قومك، وكيف إلا زيدًا قومك، ومثاله واقعًا على المستثنى منه: ضربت إلا زيدًا القوم[٦٠]

قالوا يجوز: كيف إلا زيدًا إخوتك، وأين إلا زيدًا القوم، وقالوا: لا يجوز هل إلا زيدًا عندي ، ولا أين إلا زيدًا جلس القوم، وعللوا المنع بأن هل وأين في هذا التركيب فضلة، فلو حذفا وقع المستثنى أو لا، وفي مسألتي الجواز وقع المستثنى بين شطري الجملة .

يقول أبو الحسن بن الضائع،: "لا يجوز التقديم على المستثنى منه إلا أن يكون المستثنى متوسطًا بين أحد جزأي الكلام".[٦١]

الصورة الثالثة :تقديم المستثنى على المستثنى منه وحده

هذه الصورة الثالثة من صور تقديم المستثنى وهي جائزة باتفاق النحويين ، وهي تقديم المستثنى على المستثنى منه نحو: قام إلّا زيدا القوم ، و لا خلاف في جوازه ومن ذلك ما أنشده سيبويه[٦٢]:

الناسُ ألبٌ عليا فيكَ، ليس لنا ... إلا السيوفَ وأطرافَ القَنَا وزَرُ

ومن ذلك أيضا قول الكميت[٦٣]:

وما ليَ إلاَّ آلَ أحْمَدَ شِيعَةٌ ... وما ليَ إلاَّ مَذْهَبَ الحقِّ مَذْهَبُ

وجعل ابن مالك[٦٤] التقديم في نحو: قام إلّا زيدا القوم، أقوى منه في نحو: ضربت إلّا زيدا القوم، قال: لأنّ طلب الفعل لما هو فضلة ليس كطلبه لما هو عمدة، وتقدم ما يطلب المستثنى منه وهو عمدة، بمنزلة تقدمه نفسه، وليس كذلك تقدم ما يطلب المستثنى منه،

وهو فضلة، ونظير ما أنشده سيبويه من تقديم المستثنى على المستثنى منه ما نقله ابن مالك عن الأخفش من قوله: هاهنا إلّا زيدا قومك، وأين إلّا زيدا قومك، وكيف إلّا زيدا قومك؟[٦٥]

يقول ابو حيان : وأما إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وحده، نحو: قام إلا زيدًا القوم – فلا خلاف في جوازه، ويصير الوجه الذي كان غير مختار في التأخير مختارًا في التقدم، وهو النصب. وإنما تبع في حال التأخر إعراب المستثنى منه لأنه شبيه ببدل بعض من كل، ولا يجوز في هذا التقدم، فكذلك لا يجوز فيما أشبه.

وشبهه سيبويه[٦٦] بنعت النكرة المتقدم عليها، وهو تشبيه حسن، وذلك أنهما مؤخران تابعان ما قبلهما في الإعراب، ويجوز فيهما النصب على الاستثناء والحال ضعيفًا، فإذا تقدما لم يجز فيهما إلا النصب، وبطل التبع[٦٧]

يقول سيبويه ((وزعم الخليل رحمه الله أنهم إنما حملهم على نصب هذا أن المستثنى إنما وجهه عندهم أن يكون بدلا ولا يكون مبدَلاً منه؛ لأن الاستثناء إنما حده أن تَدارَكَه بعد ما تنفى فتُبدِله، فلما لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجه قد يجوز إذا أخّرتَ المستثنى، كما أنهم حيث استقبحوا أن يكون الاسم صفة في قولهم: فيها قائما رجلٌ، حملوه على وجه قد يجوز لو أخّرتَ الصفة، وكان هذا الوجهُ أمثلَ عندهم من أن يحملوا الكلام على غير وجهه))[٦٨].

وقد تابع المبرد سيبويه في المقتضب [٦٩]

ويذكر ابو حيان علة وجوب نصب المستثنى المتقدم عند سيبويه بقوله : وعلل سيبويه لزوم النصب في الاستثناء المقدم وامتناع البدل بأن الأصل في الاستثناء أن يأتي بعد المستثنى منه؛ فحده أن يكون بدلًا لا مبدلًا منه؛ لأن البدل ثان عن المبدل منه، فلذلك لم يجز: ما أتاني إلا زيدٌ أحدٌ، على أن يكون أحدٌ بدلًا من إلا زيد، كأنه في التقدير: ما أتاني إلا زيدٌ ما أتاني أحدٌ، قال سيبويه[٧٠]: فلما لم يكن حده أن يكون مبدلًا منه بل بدلًا، ولم يمكن مع التقديم أن يكون بدلًا – حملوه على وجه قد يجوز فيه وهو مؤخر، وهو النصب". ويظهر من سيبويه أنه يمكن أن يكون المستثنى منه بدلًا من المستثنى، ولذلك علله بذلك التعليل[٧١]

وقد عدل النحويون عن تعليل سيبويه، فقالوا: امتنع البدل لأن الثاني أعم من الأول، فلا يجوز أن يقع بدلًا منه؛ لأنه لا بدل كل من بعض في كلامهم، ولذلك قال ابن خروف: "كرهوا أن يبدلوا الأكثر من الأقل"، يعني كلًا من بعض[٧٢]

ثم يدافع ابو حيان عن تعليل سيبويه فيقول : فالجواب أن نقول: إن العرب لا تستعمل "إلا زيدًا" وتريد به كل ما عدا "زيد" من أي الأصناف كان؛ وإنما تريد ما عداه من صنفه؛ ألا ترى أنك لو قلت ما رأيت إلا زيدًا إنما تريد: ما رأيت غير زيد من الناس، ولولا ذلك لكان قولك ما رأيت إلا زيدًا كذبًا؛ لأنه معلوم أنك رأيت السماء والأرض وأشياء كثيرة هي غير زيد، وكذلك كل اسم يقع بعد إلا يراد به: إلا غير ذلك الاسم من صنفه، لا غير من أي صنف كان، وإذا ثبت أن المراد بقوله "إلا زيدٌ" غير زيد من صنفه كان أحد أعم منه؛ لأنه يقع عليه وعلى المغاير له من صنفه، ولم يجز لذلك إبداله منه.[٧٣]

ويقول ابو الحسن بن الضائع: "وعندي أنهم لم يفهموا عن سيبويه، فاعلم أن البدل في الاستثناء إنما المراعى فيه وقوعه مكان المبدل منه، فإذا قلت ما قام أحدٌ إلا زيدٌ فليس (زيد) وحده بدلًا من (أحد)، و"إلا زيدٌ" هو الأحد الذي نفيت القيام عنه، فـ"إلا زيدٌ" بيان للأحد الذي عنيت؛ ألا ترى أن (إلا زيدٌ) هو (غير زيد) في المعنى. وإذا قلت ما أتاني أحدٌ غير زيد فـ (غير زيد) بدل من (أحد)، بدل شيء من شيء، وهما لعين واحدة، فـ (غير زيد) هو الأحد الذي عنيت، و (إلا زيدٌ) هو (غير زيد) في المعنى، فعلى هذا البدل في الاستثناء أشبه ببدل الشيء من الشيء – وهما لعين واحدة – من بدل البعض من الكل[٧٤]

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا مُحَمَّد الأمين وعلى آله واصحابه أجمعين :

بعد رحلة مع مسألة من مسائل النحو التي تعد من مسائل الخلاف ، وبعد دراسة وبحث لهذه المسألة وجولة في بطون الكتب النحوية ، يمكنني عرض أهم النتائج التي توصل اليها البحث وبما يأتي :

-تعددت صور تقديم المستثنى وتعددت الآراء حولها فمنا ما هو جائز متفق على جوازه بين النحويين ومنها ما هو مختلف فيه بين مانع ومجوز.

-أجاز الكوفيون تقديم (الا) مع المستثنى أول الكلام بينما منع ذلك البصريون

-جوز النحويون توسط المستثنى بين جزأي الكلام

-اختلف النحويون حول (الا) أهي عاملة ام واسطة بين العامل والمعمول ، فمنهم من عدها عاملة ومنهم من عدها واسطة لتقوية العامل

-اختلف النحويون في نسبة الآراء الى اصحابها في هذا الباب ، فنجد تعدد النسبة الى المبرد والكسائي في عامل النصب في المستثنى

-اختلف النحويون في عامل النصب في المستثنى فمنهم من جعل (الا) هي العاملة ، ومنهم من جعل الفعل هو العامل ، ومنهم من عد العامل تمام الكلام

هوامش البحث

[1] ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف ١ / ٢٢٢
[2] ينظر : التذييل والتكميل ٨ / ٢٤٢
[3] ينظر : المصدر نفسه ١ / ٢٢٢
[4] ينظر : ديوانه ص ٩٦
[5] ينظر : همع الهوامع ٢ /٢٦١
[6] ينظر : ديوانه ١ / ٤٩٨ ، ورواية الديوان (وخفقة ليس بها طوئي) ، وفي أمالي القالي (وبلدة) ، وفي جمهرة اللغة والمخصص والخزانة (وليس بها طوري) ينظر : الخزانة ٣ /٢٨٥ و الصحاح ٢ / ٧٢٧ و الأمالي ١ / ٢٤٨
[7] ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢ / ٨٤
[8] ينظر : التذييل والتكميل ٨ / ٢٤٣
[9] ينظر شرح الكتاب للسيرافي ٣ / ٣٢٨
[10] ينظر : ديوانه ص ٥١٧
[11] ينظر : ديوانه ص ٢٠٠ ونسبه أبو حيان في التذييل الى كعب بن مالك ، ينظر : التذييل والتكميل ٨ / ٢٥٠
[12] ينظر :الانصاف في مسائل الخلاف ١ / ٢٢٣
[13] ينظر : الخصائص ٢ /٣٨٤
[14] المقاصد الشافية ٣ / ٣٧٣
[15] ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين ص ٤٠٨ و الانصاف في مسائل الخلاف ١ /٢٢٢
[16] نسب الى الاعشى في خزانة الادب ٣ / ٣١٤ وليس في ديوانه ، وورد بلا نسبة في شرح ابن عقيل ٢ /٢٤٢ و شرح التصريح ١ / ٥٦٣ و لسان العرب ١٤ / ٢٤٢
[17] مرّ تخريجه
[18] شرح التسهيل ٢ / ٢٩١
[19] شرح كتاب سيبويه ٣ / ١٠٠
[20] التذييل والتكميل ٨ / ٢٤٢
[21] ينظر : شرح كتاب سيبويه للرماني ٤٥٩
[22] ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣ /١٠٠
[23] ينظر التذييل ٨ / ٢٤٢
[24] مر تخريجه
[25] ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف ١ / ٢٢٢
[26] ينظر : همع الهوامع ٢ / ٢٦٠ والتذييل والتكميل ٨ / ٢٤١
[27] شرح الرضي على الكافية ٢ / ٨٤
[28] المصدر نفسه ٢ / ٨٤
[29] شرح التسهيل ٢ / ٢٩١
[30] شرح التسهيل ٢ / ٢٩١ و الاصول في النحو ١ / ٣٠٢
[31] ينظر : الكتاب ٢ / ٣١٠ ، و المساعد لابن عقيل ١ /٥٥٥ و والاستغناء في احكام الاستثناء ١٤٤ و الجنى الداني ٤٧٦ و الكافية لابن الحاجب ١ / ٢٢٦ و تمهيد القواعد ص ٢١٣٢
[32] الاصول في النحو ١ /٢٨١ ، وينظر : علل النحو لابن الوراق ١ /٣٩٥ و اللباب في علل البناء والاعراب ١ /٣٠٢
[33] ينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ١/ ١٠٢
[34] ينظر :اللمحة في شرح الملحة ١ /٤٥٧ و شرح الاشموني ١ / ٥٠٢

[٣٥] يُنظر: الكتاب ٣٣١/٢، والمقتضب ٣٩٠/٤، ٣٩٦، والكامل ٦١٣/٢، والمقتصد ٦٩٩/٢، والإنصاف٢٦٠/١، والتّبيين ٣٩٩، وشرح التّسهيل ٢٧١/٢، ٢٧٣، وائتلاف النّصرة ١٧٤، والتّصريح ٣٤٩/١.

[٣٦] اختلف النقل عن المبرد في هذه المسألة ، ينظر :سر صناعة الاعراب ١٢٩/١ و الخصائص ٢ / ٢٧٦ و شرح المفصل ٢ / ٧٦ و الجنى الداني ٥١٦

[٣٧] ينظر : المقتضب ٤ / ٣٩٠ و الكامل ٢ / ٦١٣

[٣٨] المقتضب ٤ / ٣٩٠ هامش رقم (١)

[٣٩] ينظر : الجنى الداني ١ / ٥١١

[٤٠] ينظر شرح جمل الزجاجي ٢ / ٣٨٥

[٤١] ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣ / ٦٠

[٤٢] المصدر نفسه ٣ / ٦٠

[٤٣] المصدر نفسه ٣ / ٦٠

[٤٤] ينظر :شرح كتاب سيبويه للسيرافي٣ / ٦١ و شرح الرضي على الكافية ٢ / ٨٠ والجنى الداني ١/ ٥١١

[٤٥] ينظر : الجنى الداني ١ / ٥١٢

[٤٦] ينظر : شرح كتاب سيبويه ٣ / ٦٢

[٤٧] ينظر : اللباب في علل البناء والاعراب ١ / ٣٠٢ ،

[٤٨] التبيين عن مذاهب النحويين ص ٤٠٦و ٤٠٧

[٤٩] المصدر نفسه ص ٤٠٦ و ٤٠٧

[٥٠] ينظر : ديوانه ١ / ٤٠

[٥١] ينظر : ديوانه ص ١٣٢

[٥٢] ينظر ديوانه ص ١٦٦

[٥٣] لم ينسب لقائل ، وهو من شواهد التذييل ٣ / ٥٧٢ والدرر ٢ / ٥٢ و الهمع ٢ /٤٤ وتمهيد القواعد ٥ / ٢١٦٢

[٥٤] ينظر : التذييل ٨ / ٢٤٣ و ٢٤٤ وهمع الهوامع ٢ / ٢٦١ وحاشية الصبان ٢ / ٢١٩ واللباب في علل البناء والاعراب ٣١١/١

[٥٥] ينظر : المساعد١ / ٥٦٨ و همع الهوامع ١ / ٢٢٦ و الغرة لابن الدهان ٢ / ١٤٨

[٥٦] التذييل ٨ / ٢٤٥و ٢٤٦ وارتشاف الضرب ٣/ ١٥١٩ وحاشية الصبان ٢ / ٢١٩

[٥٧] التذييل ٨ / ٢٤٤

[٥٨] محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش: عالم بالعربية، من تلاميذ أبي حيان، أصله من حلب توفي في القاهرة عام ٧٧٨ هـ ، ينظر : الاعلام ٧ / ١٥٣

[٥٩] ينظر : تمهيد القواعد ٥ / ٢١٦٠

[٦٠] ينظر : ارتشاف الضرب ٣ / ١٥١٨

[٦١] التذييل ٨ / ٢٤٤

[٦٢] ينظر : الكتاب ٢ /٣٣٦

[٦٣] مر تخريجه

[٦٤] ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٢٩١

[٦٥] ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٢٩١ و تمهيد القواعد ٥ / ٢١٦٣

[٦٦] ينظر : كتاب سيبويه ٢ / ٣٣٥

[٦٧] ينظر : التذييل ٨ / ٢٤٧

[٦٨] ينظر : كتاب سيبويه ٢ / ٣٣٥

[٦٩] ينظر : المقتضب ٤ /٣٩٧

[٧٠] ينظر : الكتاب ٢ / ٣٣٥

[٧١] ينظر : التذييل ٨ / ٢٤٧

[٧٢] ينظر : التذييل ٨ / ٢٤٨
[٧٣] ينظر : التذييل ٨ / ٢٤٨
[٧٤] ينظر : التذييل ٨ / ٢٤٩

المصادر والمراجع

• ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، عبد اللطيف بن ابي بكر الزبيدي (ت ٨٠٢ هـ) ، تحقيق : د. طارق الجنابي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط١ ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م

• ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان مُحَمَّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي :(ت ٧٤٥ هـ) ، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان مُحَمَّد ، مراجعة: رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط ١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨ م

• الاستغناء في الاستثناء ، شهاب الدين احمد بن ادريس القرافي (ت ٦٨٤ هـ) ، تحقيق : مُحَمَّد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت –لبنان ، ط١ ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م

• الأصول في النحو أبو بكر مُحَمَّد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ) ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت

• الأمالي ، أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم (ت: ٣٥٦هـ) ، عني بوضعها وترتيبها: مُحَمَّد عبد الجواد الأصمعي ، دار الكتب المصرية

• الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ، عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، المكتبة العصرية ، ط١ ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م

• التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت ٦١٦هـ) تحقيق : د. عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، ط١، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م

• التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل المؤلف: أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) تحقيق: د. حسن هنداوي ، كنوز اشبيليا ، المملكة العربية السعودية ، ط١ ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م (الجزء الثامن)

• تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، مُحَمَّد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ) دراسة وتحقيق: أ. د. علي مُحَمَّد فاخر وآخرون ، دار السلام للطباعة والنشر ، القاهرة – ط١، ١٤٢٨ هـ

• جمهرة اللغة ، أبو بكر مُحَمَّد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ) ، تحقيق : رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين – بيروت ، ط١، ١٩٨٧م

• الجنى الداني في حروف المعاني ، أبو مُحَمَّد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) ، تحقيق: د فخر الدين قباوة –الأستاذ مُحَمَّد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م

• حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، أبو العرفان مُحَمَّد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦هـ) ، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان ، ط١ ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م

• خزانة الادب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)
تحقيق وشرح: عبد السلام مُحَمَّد هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة ،ط٤، ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٧

• الخصائص أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ) ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط٤ ١٩٦٧،

• ديوان امية بن ابي الصلت ، جمعه وحققه وشرحه:د.سجيع جميل الجبيلي ، دار صادر . بيروت ط١ ١٩٩٨

• ديوان ذي الرمة ، شرح أبي نصر الباهلي ، حققه وقدم له : د.عبد القدوس ابو صالح ،
مؤسسة الايمان ، بيروت ١٩٨٢ – ١٤٠٢ هـ

• ديوان العجاج ، رواية الاصمعي ، تحقيق : د عبد الحفيظ السلطي ، المطبعة التعاونية بدمشق ١٩٧١

• ديوان الكميت بن زيد الاسدي ، جمع وشرح وتحقيق : د.مُحَمَّد نبيل طريفي ، دار صادر ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٠م

• سر صناعة الاعراب أبي الفتح عثمان بن جني ،تحقيق: د. حسن هنداوي ، دار القلم – دمشق ، ط١، ١٩٨٥

• شرح الاشموني على ألفية ابن مالك ، علي بن مُحَمَّد الأُشْمُوني (ت ٩٠٠هـ) دار الكتب العلمية بيروت–لبنان ، ط١ ، ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م

• شرح تسهيل الفوائد ، مُحَمَّد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني (ت ٦٧٢هـ) تحقيق:د. عبد الرحمن السيد، د. مُحَمَّد بدوي المختون ،هجر للطباعة والنشر،ط١ ،١٤١٠– ١٩٩٠م

• شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري (ت ٩٠٥هـ) ، دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان ط١ ، ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م

• شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الاشبيلي (ت ٦٦٩ هـ) قدم له :فواز الشعار ، اشراف :د.اميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت–لبنان ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م

• شرح ديوان حسان بن ثابت ، عبد الرحمن البرقوقي ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر ، ١٣٤٧هـ – ١٩٢٩ م

• شرح الرضي على الكافية رضي الدين الأستراباذي (ت ٦٨٦هـ)تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر ، ١٣٩٨ هـ – ١٩٧٨ م جامعة قاريونس
• شرح كتاب سيبويه : أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤ هـ) ،أطروحة دكتوراه لـ: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي ، إشراف: د تركي بن سهو العتيبي، جامعة: الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية – الرياض – المملكة العربية السعودية ، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م
• شرح كتاب سيبويه : أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: ٣٦٨ هـ) تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ط١، ٢٠٠٨ م
• شرح المفصل للزمخشري : يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا مُحَمَّد بن علي، أبو البقاء (ت ٦٤٣هـ) ، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان
ط١، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م
• شعر ابي زبيد الطائي جمعه وحققه : د نوري حمودي القيسي ، مطبعة المعارف ، بغداد ،
• الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية : أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ) ،تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار ،دار العلم للملايين ، بيروت ط٤ ، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م
• علل النحو مُحَمَّد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: ٣٨١هـ) تحقيق: محمود جاسم مُحَمَّد الدرويش ، مكتبة الرشد – الرياض / السعودية ،ط١، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م
• الكافية في علم النحو: ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر (ت ٦٤٦ هـ) ، تحقيق : الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر ،مكتبة الآداب – القاهرة ، ط١، ٢٠١٠ م
• الكامل في اللغة والأدب ، مُحَمَّد بن يزيد المبرد، أبو العباس (ت ٢٨٥هـ) ،تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي – القاهرة ،ط٣ ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م
• الكتاب ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، سيبويه (ت ١٨٠هـ) ، تحقيق: عبد السلام مُحَمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط٣، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م
• اللباب في علل البناء والإعراب : أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ) ، تحقيق: د. عبد الإله النبهان ، دار الفكر – دمشق ط١، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م
• لسان العرب :جمال الدين ابن منظور (ت ٧١١ هـ) تحقيق: عبد الله علي الكبير و مُحَمَّد أحمد حسب الله و هاشم مُحَمَّد الشاذلي ، دار النشر : دار المعارف ، القاهرة
• اللمحة في شرح الملحة : مُحَمَّد بن حسن ، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ) ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م

• المخصص : أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت ٤٥٨هـ) ،تحقيق: خليل إبراهم جفال ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط١، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م
• المساعد على تسهيل الفوائد ، للامام بهاء الدين بن عقيل ، تحقيق : د .مُحَمَّد كامل بركات ، دار الفكر . دمشق ، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠ م
• المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ) تحقيق : د. عياد بن عيد الثبيتي ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة ، ط١، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م. (الجزء الثالث)
• المقتصد في شرح الايضاح ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : د .كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد للنشر ، العراق ١٩٨٢م
• المقتضب ، أبو العباس مُحَمَّد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) ،تحقيق: مُحَمَّد عبد الخالق عظيمة. عالم الكتب. – بيروت
• همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)تحقيق: عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية – مصر

Abstract

The present research dealt with a controversial syntactic issue, namely, the foregrounding of the excepted before the excepted from, in which cases and opinions are diverged regarding this matter. This research is divided into three parts and cases for foregrounding the excepted and each case has its grammatical judgment, and in each case there is an opinion of the grammarians between prevention and permit. The first case: the excepted and the exception particle is foregrounded before the excepted from. This case is one of the issues of disagreement among the Basrians and the Kufis, in which the Kufis allowed it based on measurement, while the Basrians prevented it relying on various evidences and refuted the evidences of the Kufis. The second case: the excepted is foregrounded before the excepted from and the agent. In this case, the grammarians differed on three opinions. Some of them allowed it, others prevented it and the third party allowed it provided that the agent is derived and not fixed. The research reviewed these opinions along with the evidences. The third case: the excepted is foregrounded before the excepted from alone and it is one of the cases that are unanimously agreed on by the grammarians. The research is based on a number of sources and grammatical references, old and recent, as well as books of grammatical differences.

العدد
٥٨

٢٧شوال
١٤٤٠هـ

٣٠ حزيران
٢٠١٩م